

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر

استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام

المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع السابع

جنيف، ١٨-٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

البند ١١(هـ)٤ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض الحالة العامة للاتفاقية وتنفيذها

مسائل أخرى أساسية لتحقيق الأهداف

الواردة في الاتفاقية

دعم التنفيذ

تقرير عن سير عمل وحدة دعم التنفيذ،

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

أعدده مدير مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية

معلومات أساسية

١- أيدت الدول الأطراف في الاجتماع الثالث للدول الأطراف المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الورقة التي أعدها الرئيس بشأن إنشاء وحدة لدعم التنفيذ، وأسندت إلى مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية مهمة إنشاء هذه الوحدة. كما شجع الاجتماع الثالث الدول الأطراف القادرة على تقديم تبرعات على القيام بذلك من أجل دعم الوحدة. وبالإضافة إلى ذلك، أسندت الدول الأطراف، بالتشاور مع لجنة التنسيق، إلى رئيس الاجتماع الثالث مهمة التوصل إلى صيغة نهائية لاتفاق يبرم بين الدول الأطراف ومركز جنيف الدولي بشأن سير عمل الوحدة. وقبل مجلس مؤسسة مركز جنيف الدولي هذه المهمة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٢- وتم التوصل إلى صيغة نهائية لاتفاق بين الدول الأطراف ومركز جنيف الدولي بشأن سير عمل وحدة دعم التنفيذ في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وينص هذا الاتفاق على جملة أمور منها أن يقدم مدير مركز جنيف الدولي تقريراً كتابياً عن سير عمل وحدة دعم التنفيذ إلى الدول الأطراف وأن يغطي ذلك التقرير الفترة الفاصلة بين اجتماعين للدول الأطراف. وقد أعد هذا التقرير لتغطية الفترة الفاصلة بين الاجتماع السادس للدول الأطراف والاجتماع السابع للدول الأطراف.

الأنشطة

٣- ظلت خطة عمل نيروبي، التي اعتمدها الدول الأطراف في المؤتمر الاستعراضي الأول المعقود في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، والتي تمت تكملتها بتقرير زغرب المرحلي، تزود وحدة دعم التنفيذ بتوجيهات واضحة وشاملة فيما يتعلق بأولويات الدول الأطراف. وإثر انعقاد الاجتماع السادس للدول الأطراف، زودت وحدة دعم التنفيذ الرئيس

والمشاركين في الرئاسة ومنسقي فريق الاتصال ومنسق برنامج الرعاية بورقة أفكار مواضيعية لمساعدتهم في تتبع الأولويات التي عينها الاجتماع السادس للدول الأطراف. وقد مكّن ذلك لجنة التنسيق من عقد ندوة ناجحة لمدة يوم كامل في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ أعد خلالها الإطار العام للعمل خلال الفترات الفاصلة بين الدورات في عام ٢٠٠٦.

٤- وقدم فريق دعم التنفيذ دعماً متواصلًا للرئيس والمشاركين في الرئاسة ومنسقي فريق الاتصال ومنسق برنامج الرعاية لتنفيذ الأهداف التي حددها لعام ٢٠٠٦. وشمل ذلك إسداء المشورة وتقديم الدعم، والمساعدة في الاضطلاع بالأعمال التحضيرية للاجتماعات التي عقدتها اللجان الدائمة في أيار/مايو ٢٠٠٦ ومتابعتها، وتقديم توصيات إلى فريق المانحين لبرنامج الرعاية بشأن توثيق الصلة بين إدارة الرعاية (تمكين الحضور) ودعم المساهمات الفنية الفعالة (تمكين المشاركة).

٥- وقام عدد من الرؤساء المشاركين ومنسقي فريق الاتصال بتنفيذ مبادرات طموحة واستجابات وحدة دعم التنفيذ لها. وقد حدث ذلك بالذات مع الرئيسين المشاركين للجنة الدائمة المعنية بمساعدة الضحايا اللذين سعيا إلى الاستفادة من جهود أسلافهما بمساعدة أنسب ٢٤ دولة طرف في بذل جهود مشتركة بين الوزارات لتعزيز عملية تحديد أهداف مساعدة الضحايا وتخطيطها. ومن خلال المشروع الذي مولته سويسرا، أنشأت وحدة الدعم وظيفة مؤقتة لأخصائي في مساعدة الضحايا لدعم عملية مساعدة الضحايا في هذه الدول الأطراف الـ ٢٤.

٦- وفي عام ٢٠٠٦، شمل دعم عملية مساعدة الضحايا عقد اجتماعات خاصة مع المسؤولين من الوزارات المختصة للتوعية بالموضوع وحفز التنسيق بين الوزارات والاتصال بالمنظمات الدولية وغيرها من المنظمات المختصة، وعقد حلقات عمل مشتركة بين الوزارات لجمع جميع العناصر الفاعلة ذات الصلة لمناقشة وترسيخ التحسينات التي أدخلت على أهداف الخطط وإعدادها. وفي عام ٢٠٠٦، أجرت وحدة الدعم زيارات لدعم العملية في أفغانستان وألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا وطاجيكستان وغينيا - بيساو وكرواتيا واليمن وأسدت المشورة إلى جميع الدول الأطراف الـ ٢٤ المعنية.

٧- وتنص ولاية وحدة دعم التنفيذ في جزء منها على أن الأساس المنطقي الذي تستند إليه هو الدعم الذي تقدمه باعتبار أنه "ضروري كي يتسنى لجميع الدول الأطراف الاستمرار في تحمل مسؤولية مباشرة والمشاركة في إدارة وتوجيه عملية التنفيذ". وعلى هذا الأساس، تبحث الوحدة باستمرار كيفية دعم الدول الأطراف التي لديها احتياجات خاصة في مجالي التنفيذ والمشاركة. وفي عام ٢٠٠٦، تم تعيين دول صغيرة من بين مجموعات الدول الأطراف التي لديها احتياجات خاصة. ويواجه الكثير من هذه الدول الأطراف تحديات فريدة في مجال التنفيذ ترتبط بحجمها ومواردها المحدودة وتحديات تتعلق بضمان مستوى عملي للمشاركة في تنفيذ العمليات الشاملة للاتفاقية. واستجابة لذلك، قامت وحدة دعم التنفيذ بصياغة استراتيجية للدول الصغيرة لمراقبة عمل الوحدة بغرض تمكين الدول الأطراف الصغيرة من تعيين ووضع وسائل عملية وسليمة وفعالة من حيث الكلفة لدعم التنفيذ والمشاركة. وشملت المرحلة الأولى من تطبيق استراتيجية الدول الصغيرة دعم الوحدة لترينيداد وتوباغو بعقد حلقة عمل في ٢٩-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن دور الجماعة الكاريبية في تحقيق أهداف الاتفاقية^(١).

٨- ولا تزال عملية إسداء المشورة وتوفير المعلومات لفرادى الدول الأطراف بشأن مسائل التنفيذ تشكل سمة رئيسية من سمات عمل وحدة دعم التنفيذ. وقد تلقت وحدة دعم التنفيذ، بشكل خاص، وربما بفضل الأولوية التي أولتها الدول الأطراف لتنفيذ المادة ٥ خلال الفترة ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩، عدداً متزايداً من الطلبات للحصول على المشورة أو الدعم فيما يتعلق بالالتزامات بإزالة الألغام الواردة في هذه المادة. وشملت ردود وحدة دعم التنفيذ تقديم الدعم لدولة طرف لعقد حلقة عمل تقنية بشأن تنفيذ المادة ٥ والاضطلاع بأعمال تحضيرية للقيام بزيارة دعم لدولة أخرى طرف تحدد موعدها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وقامت الوحدة أيضاً بتلبية عدة طلبات أخرى كل شهر لدعم التنفيذ علاوة على تلبية طلبات وردت من دول ليست أطرافاً، ومن وسائل الإعلام، ومن منظمات وأفراد مهتمين بالحصول على معلومات.

٩- وقدمت وحدة دعم التنفيذ دعمها الفني والتنظيمي المعتاد إلى الرئيس المسمى للاجتماع السابع للدول الأطراف بالتعاون في العمل تعاوناً وثيقاً مع إدارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، قدمت الوحدة الدعم للدولة المفترض أن تستضيف وترأس الاجتماع الثامن للدول الأطراف، جزئياً باستضافة خبير من المملكة الأردنية الهاشمية لمدة أسبوع واحد في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

١٠- واستمرت وحدة دعم التنفيذ في جمع عدد كبير من الوثائق ذات الصلة لمركز التوثيق التابع للاتفاقية الذي تديره الوحدة في إطار ولايتها. ويضم مركز التوثيق في الوقت الحاضر ما يربو على ٥٠٠٠ وثيقة وتواصل الدول الأطراف وجهات مهتمة أخرى الاستفادة منه بوصفه مصدراً هاماً للمعلومات المتعلقة بالاتفاقية. وعلاوة على ذلك، استمرت وحدة دعم التنفيذ في عام ٢٠٠٦ في إضفاء المزيد على محتوى موقع مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية على الإنترنت بخصوص بالاتفاقية وتنفيذها^(٢).

١١- وفي عام ٢٠٠٦، طلبت جهات مهتمة بقضايا أخرى من وحدة دعم التنفيذ الاستفادة من خبرة الوحدة في سياق اتفاقية حظر الألغام المضادة للألغام البرية. وشمل ذلك تقديم استفسارات ومعلومات وعروض إلى هذه الجهات المهتمة ببرنامج العمل الخاص بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، والبروتوكول الخامس الملحق باتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ومشروع الاتفاقية الخاص بحقوق الأشخاص المعوقين.

الترتيبات المالية

١٢- على نحو ما وردت الإشارة إلى ذلك في ورقة الرئيس بشأن إنشاء وحدة دعم التنفيذ والاتفاق المبرم بين الدول الأطراف ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، أنشأ المركز في أواخر عام ٢٠٠١ صندوق تبرعات استثمارياً لأنشطة الوحدة. والغرض من هذا الصندوق هو تمويل الأنشطة الجارية للوحدة، على أن تسعى الدول الأطراف إلى توفير الموارد المالية الضرورية.

١٣ - وعملاً بالاتفاق المبرم بين الدول الأطراف ومركز جنيف الدولي، استشيرت لجنة التنسيق بشأن ميزانية وحدة دعم التنفيذ لعام ٢٠٠٦^(٣). وتولى رئيس الاجتماع السادس للدول الأطراف توزيع ميزانية وحدة دعم التنفيذ لعام ٢٠٠٦ على جميع الدول الأطراف مع نداء لتقديم التبرعات.

١٤ - وعملاً بالاتفاق المبرم بين الدول الأطراف ومركز جنيف الدولي، راجعت شركة مستقلة لمراجعة الحسابات، هي شركة PriceWaterhouseCoopers، البيان المالي لصندوق التبرعات الاستثماري لعام ٢٠٠٥. وأثبتت مراجعة الحسابات أن البيان المالي لصندوق التبرعات الاستثماري قد أعد إعداداً ملائماً وفقاً لسياسات المحاسبة ذات الصلة ووفقاً للتشريعات السويسرية السارية. وأحيل البيان المالي المراجع الذي يبين أن نفقات الوحدة في عام ٢٠٠٥ قد بلغ مجموعها ٩٢٥ ٤٣٤ فرنكاً سويسرياً، إلى الرئاسة وإلى لجنة التنسيق والجهات المانحة.

**التبرعات لصندوق التبرعات الاستثماري لوحدة دعم التنفيذ
١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦^(٤)**

التبرعات الواردة في ٢٠٠٥ (بالفرنكات السويسرية)	التبرعات الواردة في ٢٠٠٦ ^(٥) (بالفرنكات السويسرية)	
		ألبانيا
	٣٨ ٥٧٢	أستراليا
	٧٠ ٨٤٠	النمسا
	٢٣ ٠٩٤	بلجيكا
	٢ ٥٦٠	البوسنة والهرسك
		بوروندي
	٥٧ ١٣٧	كندا
	٢٤ ٣٠٠	شيلي
		قبرص
	٣٨ ٠١٠	الجمهورية التشيكية

(٣) يغطي مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية تكاليف المياكل الأساسية لوحدة دعم التنفيذ (مثل الخدمات العامة، والموارد البشرية، والمحاسبة، وإدارة المؤتمرات)، وهي من ثم ليست مدرجة في ميزانية الوحدة.

(٤) جميع المبالغ بالفرنكات السويسرية.

(٥) اعتباراً من ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

		إستونيا
		ألمانيا
	١٢ ٧٠٠	هنغاريا
	١ ٣٠٠	آيسلندا
	٥٣ ١٠٠	آيرلندا
	٦١ ٦٠٠	إيطاليا
	٥ ٣٤٥	ليتوانيا
	٢٣ ١٠٠	لكسمبرغ
[يستكمل خلال انعقاد الاجتماع السابع للدول الأطراف]		ماليزيا
		مالطة
	١٢ ٣٠٠	المكسيك
	٧ ٠٠٠	هولندا
	٢ ٤٦٠	نيجيريا
	١٠٨ ٩٦٢	النرويج
		الفلبين
		سلوفينيا
		جنوب أفريقيا
	١ ٢٠٠	تركيا
بالفرنكات السويسرية	٥٤٤ ٣٨٠ بالفرنكات السويسرية	مجموع التبرعات

- - - - -